

1131

من وزير المالية
إلى

الموضوع: حول تطبيق أحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014

المرجع: مكتوبكم بتاريخ 03 جوان 2015

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أنّ مؤجركم لم يمكّنكم من الانتفاع بأحكام الفصل 73 من قانون المالية لسنة 2014 المتعلق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف إلاّ بعنوان شهر نوفمبر 2014 مبيّنين أنّ بعض المنح التي تتحصّلون عليها متغيرة حسب حاجيات العمل (مكافآت الساعات الإضافية، منحة الحضور، منحة الاستحمام، منحة النقل، منحة السلة). فطلبتم توضيحات حول الموضوع.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنّه يؤخذ بعين الاعتبار لضبط مبلغ 5000 د الذي يخول الانتفاع بالإعفاء من الضريبة ومن الخصم من المورد بالنسبة إلى الأجراء، الأجر الأساسي المحدّد طبقا للتشريع والتراتب الجاري بها العمل أو طبقا للأنظمة أو القوانين الأساسية للمؤسسات تضاف إليه المنح والمكافآت وقيمة الامتيازات العينية المنتظمة.

ولا تحتسب، عند تحديد هذا المبلغ المنح والمكافآت غير المنتظمة والتي يضبط مبلغها على أساس مقاييس متغيرة كحاجيات الإنتاج مثلا.

بالتالي، وفي الحالة الخاصة، لا تؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب مبلغ 5.000 دينار المنح التالية الواردة بمكتوبكم:

- مكافآت الساعات الإضافية،
- منحة الحضور،
- منحة الاستحمام،
- منحة النقل،

وذلك باعتبار أنّ مبلغها غير قار ويضبط على أساس مقاييس متغيرة أو غير ثابتة.

هذا، وفي كل الحالات، لا تؤخذ بعين الاعتبار لاحتساب المبلغ المذكور منحة السلة الممنوحة لكم وذلك إذا كنتم ملزمين بالتواجد بأماكن العمل خارج أوقات العمل.

بالتالي، وإذا لم يتجاوز دخلكم السنوي الصافي 5.000 دينار كما تمّ ضبطه أعلاه، فإنّ دخلكم يعفى من الضريبة على الدخل ومن الخصم من المورد بهذا العنوان.

غير أنّه، وفي صورة وجود فائض للضريبة على الدخل، فإنّه يمكنكم المطالبة باسترجاعه طبقاً للإجراءات المنصوص عليها بالتشريع الجاري به العمل ولا يمكن للمؤجر القيام بأيّ تسوية بهذا العنوان.

وفي الحالة الخاصة بمكتوبكم وأخذاً بعين الاعتبار لخصوصية الإجراء ذي الطابع الاجتماعي والمتعلّق بتخفيف العبء الجبائي على أصحاب الدخل الضعيف، فإنّه يمكن وبصفة استثنائية لمؤجركم إرجاع مبالغ الخصم من المورد المذكور إليكم وطرح المبالغ المذكورة من الخصم من المورد الذي سيتمّ دفعه لاحقاً للخزينة.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام.

والسلام

عن وزير المالية وبتفويض منه

المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي

الإمضاء : حبيبة جراد اللواتي